

## تعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية

### مقترح إدخال تعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)

مشروع قرار مُقترح من أستراليا والبوسنة والهرسك وكولومبيا  
والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واليابان وموناكو وجمهورية كوريا  
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين،

الفقرة ١ من الديباجة وقد نظرت في مقترح إدخال تعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)،<sup>١</sup> الذي يتضمن في ملحقه التعديلات المقترحة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٥٥ من اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

الفقرة ٢ من الديباجة وإذ تُذكر بالمقرر الإجمالي م ١٥٠ (٣) بشأن تعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، الذي يشير إلى مناقشات الفريق العامل المعني بتعزيز تأهب منظمة الصحة العالمية واستجابتها للطوارئ الصحية، التي تناولت تعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك عن طريق التنفيذ والامتثال وإدخال التعديلات المحتملة، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة كافةً للنظر في التعديلات المحتملة المقترحة إدخالها على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، على أن يكون مفهوماً أن هذه التعديلات لن تؤدي إلى فتح باب إعادة التفاوض على الصك برمته؛

الفقرة ٣ من الديباجة وإذ تُعرب عن تقديرها لعمل الفريق العامل المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية، الرامي إلى وضع عملية شاملة تقودها الدول الأعضاء للنظر في إدخال تعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

الفقرة ٤ من الديباجة وإذ ترحّب بالقرار ج ص ٧٥-XX، الذي قرّرت فيه الدول الأعضاء الشروع في عملية تقودها الدول الأعضاء للنظر في التعديلات المقترحة<sup>٢</sup> على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) غير التعديلات المعتمدة المشار إليها أدناه؛

١ الوثيقة ج ٧٥/١٨.

٢ بما في ذلك سائر التعديلات المقترحة الواردة في ملحق الوثيقة ج ٧٥/١٨، والتعديلات الأخرى التي قدمتها أو قد تقدمها دول أطراف أخرى في اللوائح (٢٠٠٥) أو المدير العام، بما في ذلك في إطار العملية التي تقودها الدول الأعضاء على النحو المبين أعلاه.

[ الفقرة ٥ من الديباجة واذ تحيط علماً بتوافق آراء الدول الأعضاء حول تقليص الفترة اللازمة لبدء نفاذ التعديلات المدخلة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) على النحو المبين في المادة ٥٩، وإجراء تعديلات تقنية على المادة ٥٩ والمواد ذات الصلة، لضمان التوافق والاتساق؛ حذف ]

الفقرة ٥ من الديباجة واذ تذكر بأن الدول الأعضاء قررت إنشاء فريق عامل معني بتعديلات اللوائح الصحية الدولية، من خلال الفريق العامل المعنى بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية، لمناقشة تعديلات محددة الأهداف ترمي إلى معالجة مسائل أو ثغرات أو تحديات معينة ومحددة بوضوح، بما فيها الإنصاف والتطورات التكنولوجية أو غيرها من التطورات، بحيث لا يمكن معالجتها بفعالية بطريقة أخرى ولكن لها أهمية حاسمة في دعم التنفيذ الفعال للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والامتثال لها وتطبيقها عالمياً لحماية جميع أفراد العالم بشكل منصف من انتشار الأمراض على الصعيد الدولي؛

الفقرة ٦ من الديباجة واذ تشير إلى حق الدول الأطراف في إخطار المدير العام برفضها للتعديلات المقترحة أدناه على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أو تحفظاتها عليها، بموجب المادتين ٦١ و ٦٢ من اللوائح؛

الفقرة ١ من المنطوق تعتمد، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٥٥ من اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، التعديلات المدخلة على المادة ٥٩ وما يترتب عليها من تحديثات لازمة للمواد ٥٥ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ من اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) الموضحة فيما يلي؛

الفقرة ٢ من المنطوق تحت الدول الأطراف، وفقاً للمادة ٤٤ من اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، على التعاون مع بعضها البعض في توفير أو تيسير التعاون التقني والدعم اللوجستي، لاسيما في مجال تطوير القدرات المطلوبة في مجال الصحة العامة بمقتضى اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أو تعزيز تلك القدرات وصونها.

## الملحق ١

المادة ٥٩: بدء النفاذ؛ المدة المحددة للرفض أو للتحفظ

١- المدة المحددة لرفض هذه اللوائح أو للتحفظ عليها أو لإدخال تعديلات عليها تنفيذاً للمادة ٢٢ من دستور المنظمة، هي ١٨ شهراً من تاريخ قيام المدير العام بالإخطار باعتماد هذه اللوائح أو بتعديلها من قبل جمعية الصحة. وأي رفض أو تحفظ يرد إلى المدير العام بعد انتهاء تلك الفترة لا يكون له أي أثر.

١ مكرراً المدة المحددة لرفض تعديل ما على هذه اللوائح أو التحفظ عليه تنفيذاً للمادة ٢٢ من دستور المنظمة، هي [ ٩ حذف ] ١٠ أشهر من تاريخ قيام المدير العام بالإخطار باعتماد تعديل على هذه اللوائح من قبل جمعية الصحة. وأي رفض أو تحفظ يرد إلى المدير العام بعد انتهاء تلك الفترة لا يكون له أي أثر.

١ يشار إلى النصوص المحذوفة بالشطب؛ وترد النصوص المضافة بالخط الغليظ.

٢- يبدأ نفاذ هذه اللوائح بعد ٢٤ شهراً من تاريخ الإخطار المُشار إليه في الفقرة ١ من هذه المادة، ويبدأ نفاذ التعديلات المدخلة على هذه اللوائح بعد ١٢ شهراً من تاريخ الإخطار المُشار إليه في الفقرة ١ مكرراً من هذه المادة، وذلك باستثناء:

(أ) أي دولة رفضت هذه اللوائح أو أحد التعديلات عليها وفقاً للمادة ٦١؛

(ب) أي دولة أبدت تحفظاً، حيث يبدأ سريان هذه اللوائح أو تعديلاتها، عليها على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٢؛

(ج) أي دولة تصبح عضواً في منظمة الصحة العالمية بعد تاريخ الإخطار الذي يقوم به المدير العام والمُشار إليه في الفقرة ١ من هذه المادة، ولم تكن من قبل طرفاً في هذه اللوائح، حيث يبدأ سريان أحكام اللوائح عليها على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٠؛

(د) أي دولة غير عضو في منظمة الصحة العالمية تقبل هذه اللوائح، حيث يبدأ سريان أحكام اللوائح عليها وفقاً لما هو وارد في الفقرة ١ من المادة ٦٤.

٣- إذا لم يكن بوسع دولة ما أن تعدل ترتيباتها التشريعية والإدارية الداخلية تعديلاً تاماً بما يتفق مع هذه اللوائح أو التعديل المدخل عليها خلال الفترة المحددة في الفقرة ٢ من هذه المادة، حسب الاقتضاء، كان عليها أن تقدم إلى المدير العام خلال الفترة المنطبقة المنصوص عليها في الفقرة ١ أو ١ مكرراً من هذه المادة إعلاناً بشأن التعديلات اللازمة الباقية وأن تنجزها خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهراً من بدء نفاذ هذه اللوائح أو التعديلات المدخلة عليها بالنسبة لتلك الدولة [وفي موعد لا يتجاوز ٦ أشهر من بدء نفاذ التعديل المدخل على هذه اللوائح بالنسبة لتلك الدولة الطرف - حذف].

#### المادة ٥٥: التعديلات

١- يجوز لأي دولة من الدول الأطراف أو للمدير العام اقتراح تعديلات على هذه اللوائح. وتقدم الاقتراحات بالتعديلات إلى جمعية الصحة للنظر فيها.

٢- يبلغ المدير العام نص أي تعديلات مقترحة إلى جميع الدول الأطراف، قبل أربعة أشهر على الأقل من انعقاد جمعية الصحة التي يقترح عليها النظر فيها.

٣- يبدأ العمل بالتعديلات المدخلة على هذه اللوائح والمعتمدة من قبل جمعية الصحة عملاً بهذه المادة، بالنسبة لجميع الدول الأطراف بالشروط نفسها ودون إخلال بالحقوق والالتزامات نفسها المنصوص عليها في المادة ٢٢ من دستور منظمة الصحة العالمية والمواد من ٥٩ إلى ٦٤ من هذه اللوائح، هنا بالفترات المنصوص عليها في هاتين المادتين فيما يتعلق بالتعديلات المدخلة على هذه اللوائح.

#### المادة ٦١: الرفض

إذا أبلغت دولة المدير العام برفضها لهذه اللوائح أو لأحد التعديلات المدخلة عليها خلال الفترة المنطبقة المنصوص عليها في الفقرة ١ أو ١ مكرراً من المادة ٥٩، فلا يبدأ نفاذ هذه اللوائح أو التعديلات المعنية بالنسبة لتلك الدولة. وتبقى نافذة بالنسبة لها أي اتفاقات أو لوائح صحية دولية مدرجة في المادة ٥٨، وكانت تلك الدولة طرفاً فيها من قبل.

## المادة ٦٢: التحفظات

١- يجوز للدول إبداء تحفظات على هذه اللوائح أو على تعديل مُدخل عليها وفقاً لأحكام هذه المادة. ولا يجوز أن تكون تلك التحفظات غير متسقة مع مقصد وأغراض هذه اللوائح.

٢- تُبلغ التحفظات على هذه اللوائح أو على تعديل مُدخل عليها إلى المدير العام وفقاً لأحكام الفقرتين ١ و ١ مكرراً من المادة ٥٩ والمادة ٦٠ أو الفقرة ١ من المادة ٦٣ أو الفقرة ١ من المادة ٦٤ حسب الاقتضاء. وتبلغ الدولة التي لا تتمتع بعضوية منظمة الصحة العالمية المدير العام بأي تحفظ لدى إخطارها إياه بقبولها هذه اللوائح. وينبغي للدول التي تُبدي تحفظات موافاة المدير العام بأسباب تلك التحفظات.

٣- رفض جزء من هذه اللوائح أو تعديل مُدخل عليها يُعتبر تحفظاً.

٤- يصدر المدير العام، وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٦٥ إخطاراً بكل تحفظ يتلقاه عملاً بأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة. وعلى المدير العام:

(أ) إذا أُبدي التحفظ قبل بدء نفاذ هذه اللوائح أن يطلب إلى الدول الأعضاء التي لم ترفض هذه اللوائح، أن تخطر في غضون ستة أشهر بأي اعتراض على التحفظ، أو

(ب) إذا أُبدي التحفظ بعد بدء نفاذ هذه اللوائح، أن يطلب إلى الدول الأطراف أن تخطر في غضون ستة أشهر بأي اعتراض على التحفظ، أو

(ج) إذا أُبدي تحفظ على تعديل مُدخل على هذه اللوائح، أن يطلب إلى الدول الأطراف أن تخطر في غضون ثلاثة أشهر بأي اعتراض على التحفظ.

وينبغي للدول الأطراف التي تبدي اعتراضاً على تحفظ بشأن تعديل مُدخل على هذه اللوائح أن توافي المدير العام بأسباب اعتراضها.

٥- وبعد انقضاء هذه المدة يخطر المدير العام كل الدول الأطراف بالاعتراضات التي تلقاها على التحفظات. وفي حال أُبدي تحفظ على هذه اللوائح، يعتبر التحفظ مقبولاً وتدخل هذه اللوائح حيز النفاذ بالنسبة للدولة المتحفظة، بمراعاة تحفظها، ما لم يتم، قبل انقضاء ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ٤ من هذه المادة، إبداء اعتراض عليه من قبل ثلث الدول المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة. وفي حال أُبدي تحفظ على تعديل مُدخل على هذه اللوائح، يعتبر التحفظ مقبولاً ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ بالنسبة للدولة المتحفظة، رهناً بتحفظها، ما لم يتم قبل انقضاء ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ٤ من هذه المادة، إبداء اعتراض على التحفظ من قبل ثلث الدول المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة.

٦- إذا أُبدي ثلث الدول المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة، على الأقل، اعتراضاً على التحفظ على هذه اللوائح قبل انقضاء ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ٤ من هذه المادة، أو في حال التحفظ على تعديل مُدخل على هذه اللوائح، قبل انقضاء ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ٤ من هذه المادة، يخطر المدير العام الدولة المتحفظة بذلك لمنحها إمكانية سحب تحفظها في غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ ذلك الإخطار.

٧- تستمر الدولة المتحفظة في الوفاء بأي التزامات تتعلق بموضوع التحفظ، تكون قد قبلتها بموجب أي من الاتفاقات أو اللوائح الصحية الدولية المدرجة في المادة ٥٨.

٨- إذا لم تسحب الدولة المتحفظة تحفظها في غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الإخطار الموجه من قبل المدير العام والمشار إليه في الفقرة ٦ من هذه المادة، كان على المدير العام التماس رأي لجنة المراجعة إذا طلبت ذلك الدولة المتحفظة. وتقدم لجنة المراجعة المشورة اللازمة إلى المدير العام، في أسرع وقت ممكن ووفقاً لأحكام المادة ٥٠، بشأن التأثير العملي للتحفظ على تنفيذ هذه اللوائح.

٩- يقدم المدير العام إلى جمعية الصحة التحفظ وآراء لجنة المراجعة بخصوصه، إن أمكن، لكي تنظر في ذلك. وإذا اعترضت جمعية الصحة بأغلبية الأصوات على التحفظ استناداً إلى أنه غير متسق مع مقصد وأغراض هذه اللوائح، فلا يقبل التحفظ ولا تدخل هذه اللوائح أو التعديل المُدخل عليها حيز النفاذ بالنسبة للدولة المتحفظة إلا بعد سحب تحفظها عملاً بأحكام المادة ٦٣. وإذا قبلت جمعية الصحة التحفظ يبدأ نفاذ هذه اللوائح أو التعديل المُدخل عليها بالنسبة للدولة المتحفظة، مع مراعاة تحفظها.

#### المادة ٦٣: سحب الرفض والتحفظ

١- يجوز في أي وقت أن تسحب الدولة رفضاً أعلنته بمقتضى المادة ٦١، وذلك بإخطار يوجه إلى المدير العام. وفي مثل هذه الحالات يبدأ نفاذ هذه اللوائح أو التعديل المُدخل عليها، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بتلك الدولة لدى تسلم المدير العام للإخطار، فيما عدا الحالات التي تبدي فيها الدولة تحفظاً عند سحب رفضها، ففي هذه الحالة يبدأ سريان هذه اللوائح أو التعديل المُدخل عليها، حسب الاقتضاء، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٢. ولا تسري هذه اللوائح بأي حال فيما يتعلق بتلك الدولة قبل ٢٤ شهراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ١ من المادة ٥٩ ولا يجوز بأي حال أن يبدأ نفاذ أي تعديل على هذه اللوائح بالنسبة لهذه الدولة قبل مرور ١٢ شهراً من تاريخ الإخطار المشار إليه في الفقرة ١ مكرراً من المادة ٥٩.

٢- يجوز في أي وقت أن تسحب الدولة الطرف المعنية كلياً أو جزئياً أي تحفظ بإخطار توجهه إلى المدير العام. وفي هذه الحالات يبدأ سريان السحب اعتباراً من تاريخ استلام المدير العام للإخطار.

= = =